هذا موضع والا فان ظن او اعتقد صدق من اخبره حرم وهذا
موضع لكن هذا مخالف لصريح كلام الم قوله بل هو من شعبان اي
فيحرم صومه لكونه بعد النصف لا لكونه يوم الشك قوله فرع
الفطر بين الصومين واجب صوابه تعاطي المفطر اذ الفطر
موجود في الليل حقيقة لان الليل ليس محلا للصوم فيصدق على
الشخص فيه انه يفطر وان لم يتناول شيأ من المفطرات وليس
هو المراد وشمل تعاطي المفطر ما كان على جهل او نسيان اي اذا
تعاطى مفطرا ناسيا او جاهلا الخ فيخرج من الحرمة وما احسن
ما قاله بعضهم بليت به فقيها اذا جدال يجادل بالدليل
وبالدلال طلبت وصاله والوصل عذب فقال نهى النبي عن
الوصال قوله حرام في حقنا الخ من خصائصه صلى الله عليه وسلم
قوله لان منع الوصال ضعيف قوله لكن في البحر الخ معتمد قوله ثم شرع فيما
تجب به الكفارة اي العظمى لان هذا المراد من هذا اللفظ عند الاطلاق
وغيرها يقال له فدية غالبا قال ومن غير الغالب قول المتن الآتي هو
وان خافتا على ولدهما نفسهما او ولدها افطرتا وعليهما القضاء والكفارة قوله
ومن وطئ الخ حاصل ما ذكر في هذا المقام من الشروط احد عشر شرطا الاول
انها على الفاعل اعني الواطئ فخرج المراة الموطوءة الثاني ان يكون فعله
مفسدا فخرج الناسي والجاهل والمكره ولو على الزنا وان كان يفطر
به لان الزنا لا يباح بالاكراه الثالث ان يكون ما افسده صوما فخرج
نحو الصلاة الرابع ان يكون صوم نفسه فخرج المفطر اذا جامع زوجته
الصائمة الخامس ان يكون الافساد بالوطء فخرج الافساد بغيره
السادس ان يتفرد الوطء فخرج ما اذا افسده بالوطء وغيره معا
السابع ان يستمر على الاهلية كل اليوم ويعبر عنه بان يفسد يوما
كاملا فيخرج ما اذا جن او مات بعد الجماع فتسقط عنه الكفارة الثامن
ان يكون من ادا رمضان يقينا فخرج النذر والقضاء ومن وطئ اول
رمضان اذا صامه بالاجتهاد ولم يتحقق انه منه او صام يوم الشك
حيث جاز فبان انه من رمضان التاسع ان يأثم به فخرج الصبي
العاشر ان يكون اثمه به للصوم فخرج الصائم المسافر الواطئ زنا وان
لم ينو ترخصا بالفطر لانه يأثم به للصوم بل للزنا او لعدم نيته
الترخص

الترخص الحادي عشر عدم الشبهة فخرج من ظن بقاء الليل او شك
فيه او دخوله او شك فيه فبان نهارا فلا كفارة وكذا من اكل
ناسيا فظن انه افطر فوطئ عامدا فيفطر ولا كفارة عليه فان
الكفارة كالحد تدرأ بالشبهات قوله ومن وطئ وان انفرد بالرؤية
او محسابه او بخبر من يوثق به ولو صبيا ولو فاسقا واعتقد صدقه
لما مر انه يلزمه الصوم كالرامي قوله بالتحريم ليس بقيد بل ويكونه
صائما ويكونه من رمضان كما استظهره قال قوله في الفرج ولو دبرا
لان الدبر مثل القبل في سائر احكامه الا في صوم منظومة في حكمه
الدبر مثل القبل في الا تيان الا لعل والتحليل والاحصان الخ قوله
من ادمي او غيره هي او ميت او فرج مبان حيث بقي اسمه وان لم ينزل
قال قوله ولو قبل تمام الغروب غاية للتعميم ولو طلع الفجر وهو مجامع
فاستدام عالما بطلوعه فان الاصح في المجموع عدم انعقاد صومه
ويجب عليه الكفارة الخ قوله اثم بالمد بصيغة اسم الفاعل قوله لان فساد
صومها اي الواطئ والموطوءة وهو تعليل لان شرط الحكم في وجوب القضاء
قوله دونها اي الموطوءة وكذا الموطوء الذكر كما يأتي وهذا خارج بغير
صومه قوله بعروض الحيض او نحو من النفاس او الولادة قوله فلم تكمل
حرمته الخ اي ان حرمة صوم المراة ناقصة عن حرمة صوم الرجل
فانتهاك حرمة صومها لا يوجب الكفارة بخلاف انتهاك حرمة صوم
الرجل فانه يوجبها وسبب نقص حرمة صومها تقرره للبطلان بعروض
الحيض ونحوه من النفاس والولادة قوله حتى تتعلق بها اي بالمراة م ر
قوله ولانها اي الكفارة قوله والوطء الخ وحكم اللواط الخ قوله ما ذكر
في الحد اي في قوله بتغييب جميع الحشفة الخ فراد بالحد الضابط قوله
الفطر بغيره اي ولو بعده كما مر قوله والمباشرة فيما دون الفرج اي
بغير الوطء ليدخل ما يتكرر مع ما يأتي قوله لعدم فطرح به اي اذا لم ينزل
قوله النسيان هو خارج بقيد الاثم فلا حاجة اليه وقد يقال لا مانع
من ان يجمع الشيء الواحد بقيدين او اكثر قوله لما ذكر اي ان صومه
لم يفسد به قوله ما قرب عهده بالاسلام الخ يفيد ان هذا في الجاهل
المعذور فغيره كالعالم فتلزمه الكفارة قوله وبالزوج الخ فاسد
جليلة سيل الزاج البلقيني عن شخص ادخل ذكره في دبر نفسه

Copyright Cambridge University Library

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)